

التكليف الثالث:

فيصل الشمري
برنامج دكتوراه الإدارة





ورقة التطبيق:

وكالعادة سنأخذ في تكليفنا هذه الورقة البحثية والموسومة بعنوان:

العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي

دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية (شركات الاتصالات السعودية)

أسماء محمد عبدالله الشهري

(المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، 2020، العدد: 23)



العنوان:

العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي

دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية (شركات الاتصالات السعودية)

ويعد عنوان البحث واضحاً ولكنه غير مفصل، وقد عكس الآتي:

- غاية البحث: معرفة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- المتغير المستقل هو: الرفع المالي.
- المتغير التابع: الأداء المالي.
- نوع الدراسة: دراسة تطبيقية.
- مجتمع الدراسة: شركات الاتصالات السعودية.



المقدمة:

وقامت الباحثة بصياغة المقدمة بدءاً من تعريف التمويل وعلاقة التمويل بتركيبة رأس المال، ثم تطرقت الباحثة إلى الإشارة إلى العلاقة بين الرفع المالي والعوائد المالية موضحة مفهوم الرفع المالي ومزايا الرفع المالي. واختتمت الباحثة المقدمة بذكر الهدف من الدراسة.

وبهذا فالمقدمة أعطت تمهيداً ومدخلاً واضحاً للدراسة بالتطرق بلمحة موجزة عن موضوع الدراسة، والهدف من الدراسة.



مشكلة الدراسة:

لقد أوجزت الباحثة مشكلة الدراسة في الإشارة إلى أهمية الشركات المساهمة في الاقتصاد السعودي، كما أشارت إلى أهمية توفير الأموال لتسيير تلك الشركات، وأشارت إلى ضرورة الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، والأخذ باعتبار عنصرَي العائد والمخاطرة في التمويل، ثم وضحت الهدف العام للدراسة وهو بحث العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي، والذي يتلخص في سؤال الدراسة والأسئلة المتفرعة منه والتي تصب في التركيز على اختبار المتغير المستقل على أبعاد المتغير التابع -محور اهتمام الدراسة- كلٌّ على حِده.

وباستعراض الباحثة لمشكلة الدراسة نكون قد فهمنا أكثر عن عنوان الدراسة حيث إن استعراض المشكلة أعطى تفصيلاً لعنوان الدراسة، إلا أن الباحثة قد استعرضت متغيراً بسيطاً في اختبار الفرضيات فيما بعد، ولذلك يجب عليها الإشارة إليه في مشكلة وأسئلة الدراسة حتى تتضح الصورة أكثر.



أهمية الدراسة:

- إن الباحثة أشارت إلى أهمية الدراسة في أربعة نقاط شاملة يمكن تفصيلها وفق الأهمية كالآتي:
- النقطة الأولى: عكست الأهمية النظرية وما ستضيفه الدراسة للعلم والمعرفة من حيث المزايا والمنافع.
 - النقطتان الثانية والثالثة والرابعة: وعكست الأهمية التطبيقية للدراسة والتي تتمثل في تحديد أثار الرفع المالي وسبل إدارته، وتقديم التوصيات للشركات بخصوص اتخاذ قرار الرفع المالي التي تحقق للشركة عوائد أفضل.
- وهذه النقاط تعطي عنوان الدراسة ومشكلة الدراسة أهمية أكثر وصورة أوضح.



أهداف الدراسة:

إن الباحثة قد وضعت الأهداف بشكل تراتبي كالآتي:

- الهدف النظري: وتضمنته النقطة الأولى والثانية ويتناول المفاهيم بين المتغيرات وأهمية الرفع المالي ومخاطره وآثاره.
- الهدف التطبيقي: وتضمنته النقطة الثالثة والرابعة: ويتناول اختبار العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي بأبعاده:
العائد على الأصول، العائد حقوق الملكية، العائد على السهم.
- هدف الباحث: تقديم توصيات حول التطبيق الأفضل للرفع المالي في الشركات المساهمة.



مفاهيم وتعريفات الدراسة:

إن الباحثة في الإطار النظري قامت بتعريف متغير الرفع المالي وبيان مقاييسه ثم بينت أهمية الرفع المالي وعلاقته بالمخاطرة المالية ثم ربطت نظرياً بناءً على الدراسات السابقة بين الرفع المالي والأداء المالي من حيث العوائد المالية والقيمة السوقية والعائد على حملة الأسهم العادية.

ونرى إن الباحثة بذلك قد أعطت وصفاً معرفياً لمتغير الرفع المالي وأهميته ومزاياه وآثاره، وبذلك فقد حققت هدف الدراسة النظري.



الدراسات السابقة:

ونجد في هذه الورقة البحثية إن الباحثة اتبعت الطريقة التقليدية الشائعة في استعراض الدراسات السابقة مثل أغلب الباحثين الذين يكتبون أوراقهم العلمية باللغة العربية.

ونرى إن الباحثة قد استعرضت الدراسات السابقة بدءاً من الأحدث إلى الأقدم وفي بيئات مختلفة تختلف اختلافاً اقتصادياً وقانونياً عن المملكة العربية السعودية، فقد استفادت من تلك الدراسات في إعداد منهجية الدراسة والتأصيل النظري لمتغيرات الدراسة وإعداد مقاييس متغيرات الدراسة.



فرضيات الدراسة:

وقامت الباحثة بصياغة فرضيات الدراسة بالفرض البديل، فهي افترضت وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ولعل هذا الفرض انطلقت به من خلال اطلاعها على الدراسات السابقة التي يشير أغلبها إلى وجود العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي.

وبالنظر لفرضيات الدراسة نجد إنها تعكس عنوان الدراسة وتتوافق مع أسئلة الدراسة، وتحقق أهداف الدراسة حسب ما هو مذكور إلا أنه عند اختبار الفرضيات تبين إن الباحثة لم تذكر المتغيرات الرقابية التي قامت بوضعها في الاختبار الإحصائي لمعرفة دورها كمتغير وسيط في العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وكان الأحرى بها أن تعيد صياغة الفرضيات لتشمل المتغيرات الرقابية كمتغير وسيط.



نموذج الدراسة:

قد عكس نموذج الدراسة بشكله الرمزي متغيرات الدراسة وأبعاد المتغيرات وفرضيات الدراسة، إلا إنه لو قامت الباحثة بتفريع سهم من المتغير المستقل إلى كل بعد من أبعاد المتغير التابع لكان واضحاً بدقة وشمول، كذلك لو أدخلت المتغيرات الرقابية كمتغيراً وسيطاً في العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.



منهجية الدراسة:

وهنا قامت الباحثة بشمل أغلب عناصر منهجية الدراسة، فقد أشارت إليها متفرقة في الدراسة كآتي:

- منهج الدراسة: واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي أو الاستدلالي، نظراً لأن الدراسة في المجال المالي فكان أسلوب مع البيانات يعتمد على الدراسات السابقة والتقارير المالية لمجتمع الدراسة.
- مجتمع وعينة الدراسة: وتمثل مجتمع الدراسة في قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية، واستخدمت الباحثة أسلوب الحصر الشامل من خلال دراسة البيانات المالية لشركات الاتصالات كافة: (STC، موبايلى، زين، عذيب)، للعام 2016م.



منهجية الدراسة:

وهنا قامت الباحثة بشمل أغلب عناصر منهجية الدراسة، فقد أشارت إليها متفرقة في الدراسة كآتي:

- مؤشرات قياس متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم.

المتغير المستقل: درجة الرفع المالي.

المتغيرات الرقابية (التي تعدل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع): الديون طويلة الأجل، حجم الشركة تم

قياسه بإجمالي الموجودات.



منهجية الدراسة:

- وهنا قامت الباحثة بشمل أغلب عناصر منهجية الدراسة، فقد أشارت إليها متفرقة في الدراسة كآتي:
- الحد الموضوعي: وهو موضوع الرفع المالي والأداء المالي.
- الحد المكاني: وهو شركات الاتصالات في المملكة العربية السعودية.
- الحد الزمني: وهو العام 2016م.



التحليل الإحصائي:

- إن الباحثة قامت للوصول إلى نتائج الدراسة بتحليل البيانات التي تم جمعها وفق الأساليب الإحصائية الآتية:
- المؤشرات المالية التي تم الإشارة إليها في شريحة المنهجية.
- معامل الارتباط R : لمعرفة مستوى الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.
- اختبار T : لمعرفة الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار، وهو ما ظهر مستوى دلالاته في جداول الدراسة دون أن تظهر قيمته.
- معامل التحديد R^2 : لمعرفة نسبة الأثر بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.
- اختبار F : لمعرفة الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار.
- الانحدار الخطي المتعدد: لمعرفة نتيجة الأثر المباشر بين متغيرات الدراسة.



مناقشة النتائج والتوصيات:

إن الباحثة قد استعرضت نتائج الدراسة كالآتي:

- في النتيجة الأولى استعرض نتيجة الفرضيات مجتمعة، متوصلين بأن هناك تأثيراً سلبياً بين متغيرات الدراسة.
 - في النتيجة الثانية والثالثة كان تأثير المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية متوسط على العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية.
 - في النتيجة الرابعة كان تأثير المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية مرتفع على العائد على السهم.
- وهذه النتائج متفقة تماماً مع فرضيات الدراسة وأهدافها وتحقق الغرض من العنوان مع الأخذ بعين الاعتبار تضمين المتغيرات الرقابية في الفرضيات والأسئلة ونموذج الدراسة.



مناقشة النتائج والتوصيات:

إن الباحثة قدمت أربع توصيات ما بين تطبيقية وبحثية تهدف لتقييم هيك التمويل للشركات وأثره الإيجابي على الأداء المالي، كذلك الاستمرار في إجراء الأبحاث والدراسات في موضوع الرفع المالي في قطاعات مختلفة في المملكة العربية السعودية، لكونها من أقوى اقتصاديات العالم وتمتلك سوقاً مالية من تاسع أكبر الأسواق المالية في العالم.



مناقشة النتائج والتوصيات:

الأجمل في الموضوع إن توصيات الباحثة في هذا الموضوع يكمن تطبيقهما كآلاتي:

- التوصية الأولى: استخدام أدوات التحليل المالي:

نسب الملاءة: الديون إلى الأصول، الديون إلى حقوق الملكية، الديون إلى الأصول من أجل تقييم الهيكل المالي.

نسب الربحية: صافي الربح إلى الأصول، صافي الربح إلى حقوق الملكية، صافي الربح إلى عوائد الأسهم العادية.

- التوصية الثانية: يمكن تطبيقهما من خلال قيام الشركات بالاسترشاد بأحد نظريات هيكل التمويل: نظرية الوكالة،

نظرية الإشارة، نظرية التبادل، نظرية الالتقاط، نظرية التوقيت.

- التوصية الثالثة والرابعة: إجراء المزيد من الأبحاث حول مفهوم الرفع المالي في قطاع التأمين أو قطاع

المقاولات.



شكرا جزيا

